



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Measuring and analyzing the impact of the money supply on the
financing gap:**

The Iraqi banking sector for the period (2004-2021) as a model

Researcher: Samaher Abdul-Rahman Mohammed
College of Administration and Economics
University of Mosul

samahr.abd811@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Bashar Thanoun Al-Shukurji
College of Administration and Economics
University of Mosul

bashar_thanon@uomosul.edu.iq

Abstract

The aim of the research is to analyze and evaluate the impact of money supply on the financing gap of the Iraqi banking sector for the period (2004-2021) and its role in achieving monetary and financial stability. The Iraqi economy, by proving its moral impact on the three models (deposits, credit, gap), but it contributed to raising the levels of the financing gap in the Iraqi banking sector and for all models (deposits, credit, gap), due to the high supply ratio of the Iraqi economy. The monetary policy during the study period, which was caused by the negligence in the level of application of the supportive monetary policy to maintain liquidity within the acceptable limits, because its role in this aspect was limited to monetizing oil revenues in order to provide the local currency.

Keywords: 'onetary policy, liquidity, bank financing gap

**قياس وتحليل أثر عرض النقد في الفجوة التمويلية: القطاع المصرفي العراقي
للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١) انموذجاً**

أ.م.د. بشار ذنون الشكرجي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

الباحثة: سماهر عبد الرحمن محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص

هدف البحث إلى تحليل وتقييم أثر عرض النقد في الفجوة التمويلية للقطاع المصرفي العراقي للفترة (2004-2021) ودوره في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وقد أفصحت نتائج التقدير عن الدور الحيوي والفاعل الذي يمارسه عرض النقد في الاقتصاد العراقي والفجوة التمويلية بعد القطاع المصرفي أحد أهم قطاعات الاقتصاد العراقي، عبر اثبات تأثيره المعنوي في النماذج الثلاث (الودائع، الائتمان، الفجوة)، إلا أنه ساهم في رفع مستويات الفجوة التمويلية في القطاع المصرفي العراقي ولجميع النماذج (الودائع، الائتمان، الفجوة)، نظراً لما يتسم به الاقتصاد العراقي من ارتفاع نسبة المعروض النقدي خلال مدة البحث، والناجم عن التهاون في مستوى تطبيق السياسة النقدية الداعمة للحفاظ على السيولة ضمن الحدود المقبولة، بسبب اقتصار دورها في هذا الجانب على تنقيح الإيرادات النفطية من أجل توفير العملة المحلية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السيولة، فجوة التمويل المصرفي.

المقدمة

يعد عرض النقد من أهم العوامل الأساسية للسياسة النقدية والتي لها الدور الأساسي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية ويحدد نمط السياسة النقدية فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية من خلال زيادة عرض النقد أو تخفيضه وبالتالي فإن لهذا المتغير تأثيراً مباشراً على أداء المصارف التجارية لما له من تأثيرات إيجابية عند تمكن البلد من المحافظة عليه عند المستويات التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك وعند التوسع المبالغ به في عرض النقد، تظهر تأثيراته السلبية بما ينعكس في التفريط بالاستقرار الاقتصادي، ويترك آثاره الظاهرة على الأداء الاقتصادي العام وأداء المصارف التجارية بوصفها من الوحدات الأساسية للاقتصاد، حيث تنتقل آثار السياسة النقدية ممثلة بعرض النقد في الاقتصاد عبر القطاع المصرفي، والذي يظهر في ادائه من خلال حجم الودائع، والائتمان المقدم، واللذان يعتمدان على المتغيرات النقدية التي تمثل اتجاه السياسة النقدية، عبر تأثيراتها في سيولة المصرف التي يتم التعبير عنها من خلال الفجوة التمويلية (فجوة الائتمان) والتي تمثل الفرق بين معدلات الاقراض المصرفي ومعدلات الإيداع، وعند ظهور الفجوة موجبة يعني أن معدل القروض قد تفوق على حجم الودائع المصرفية مما يستوجب على المصرف البحث عن مصادر لتغطية متطلبات التمويل نتيجة انخفاض سيولته، لذلك، ولمعرفة طبيعة عمل عرض النقد في العراق طيلة مدة البحث، سيتم الاستعانة بمؤشر عرض النقد بالمعنى الواسع ونقوم بتحليل وتقييم اثره في مؤشر الفجوة التمويلية.

ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه على أربعة مباحث تمثل الأول منهجية البحث والثاني الإطار النظري والثالث الجانب التطبيقي واخيراً الاستنتاجات والتوصيات والمصادر.

المبحث الأول: منهجية البحث

١. أهمية البحث: يحتل عرض النقد مكانة مهمة وفاعلة في التحكم بالسيولة المصرفية، وتنظيم شؤون الائتمان ما ينعكس بالفجوة التمويلية وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وفي ذلك جاءت أهمية هذا البحث في التركيز على تشخيص ودراسة وتحليل دور عرض النقد في تحديد مستوى الفجوة التمويلية، بما يمكن المصارف من استقراءها لاتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب قبل تضخم واتساع الفجوة التمويلية والوصول إلى أزمة مالية حقيقية، بغية احتوائها ومعالجتها والحد من اضرارها.

٢. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث بضعف التنسيق بين حجم المعروض النقدي والسياسات الأخرى، وهو ما جعل من النشاط الاقتصادي في العراق، وعلى وجه الخصوص النشاط المصرفي عرضة لأية صدمات خارجية، ومن هنا فإن البحث تحاول أن تجيب عن السؤالين الآتيين:

- ❖ ماهي طبيعة واتجاه تأثير عرض النقد في الفجوة التمويلية للقطاع المصرفي العراقي؟
- ❖ وما هو حجم وآلية ذلك التأثير؟

٣. أهداف البحث: يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر عرض النقد في الفجوة التمويلية لتقييم دوره والوقوف على اثره في تحديد مستوى حجم الفجوة التمويلية، للوصول إلى الأهداف النهائية التي تصبوا إليها السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي من خلال ادارة عرض النقد. في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي من خلال ادارة عرض النقد.

٤. فرضية البحث: من أجل وضع حلول لمشكلة البحث وتحقيق أهدافها، وفي إطار انتقال آثار عرض النقد في الاقتصاد عبر القطاع المصرفي، والذي يظهر في ادائه من خلال حجم الودائع، والائتمان

المقدم، ومن حيث تشكل الفجوة التمويلية من الائتمان المصرفي مطروحاً منه الودائع، اعتمدت البحث على صياغة فرضية رئيسية تنبثق عنها فرضيتان فرعيتان وكما يأتي:

الفرضية الرئيسية: تخضع الفجوة التمويلية إلى تأثير متغير عرض النقد الذي يمارس تأثيرات ايجابية في مستوياتها.

الفرضية الفرعية الاولى: يخضع حجم الودائع إلى تأثير متغير عرض النقد الذي يمارس تأثيرات سلبية في مستوياتها.

الفرضية الفرعية الثانية: يخضع حجم الائتمان المصرفي إلى تأثير متغير عرض النقد الذي يمارس تأثيرات ايجابية في مستوياته.

٥. **أداة وأسلوب القياس:** من أجل التوصل إلى أهداف البحث تم الاستناد إلى المنهج الاستقرائي، وأسلوب التحليل الوصفي لمتغيرات ومؤشرات الدراسة لمعرفة فاعليتها وتقييم أدائها بالاعتماد على البيانات والتقارير والنشرات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

٦. **عينة البحث:** تمثلت عينة البحث بالقطاع المصرفي العراقي، للفترة 2004-2021 بواقع بيانات شهرية، كونها فترة شهدت العديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية، بما يخدم دقة نتائج البحث، فضلاً عن توفر بياناتها.

المبحث الثاني: الإطار النظري

١. **التأصيل المفاهيمي لعرض النقد:** يعد عرض النقد من أهم عوامل السياسة النقدية والتي لها الدور الأساسي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، والذي يحدد من خلاله نمط السياسة النقدية فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية عبر زيادة عرض النقد أو تخفيضه (فريخ، بتال، حمد، ٢٠٢٢: ٣٠٤-٣٢٨)، بما يدل على التأثير المباشر له على أداء المصارف التجارية، عبر دوره الفاعل في احداث تأثيرات ايجابية على النشاط الاقتصادي، عند تمكن الدولة من المحافظة عليه عند المستويات التي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وعلى النقيض من ذلك وعند التوسع المبالغ به في عرض النقد، تظهر تأثيراته السلبية بما يعكس في التفريط بالاستقرار النقدي والمالي، تاركاً اثاره الظاهرة على الأداء الاقتصادي العام وأداء المصارف التجارية بوصفها من الوحدات الأساسية للاقتصاد (احمد، ٢٠١٣: ١٥)، ومن أبرز مقاييس عرض النقد:

عرض النقد بالمعنى الضيق (M1): ويمثل مجموعة وسائل الدفع المتداولة وتمثل إجمالي كمية النقود المستعملة كوسيط للتبادل والمصدرة من قبل المؤسسات المالية والتي تكون لها القدرة على خلق النقود أي بمعنى أنها تشمل على كمية النقود التي يصدرها المصرف المركزي فضلاً عن نقود الودائع التي تخلقها المصارف التجاري والمعادلة الآتية تمثل المعنى الضيق (الفتلاوي، ٢٠١٧: ٣٦)

ودائع تحت الطلب + العملة في التداول = M1

يتمثل عرض النقد بالمعنى الضيق بالعملة المتداولة زائدا الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مستبعداً الودائع لأجل وودائع التوفير من دائرة النقود والتي تدخل ضمن اشباه النقود (عبد الوهاب، ٢٠١٩: ٥٨١)، ويتولى المصرف المركزي رسمياً عملية الإصدار (البنكوت) حيث يتم اصدار أنواع من النقود المساعدة عن طريق وزارة الخزانة العمومية وتكون المصارف التجارية لها دور في الإصدار عن طريق الودائع التي تتعامل (بو عبدالله، ٢٠١٩: ١٦) وتحفظ المصارف بنسبة معينة من ودائعها بشكل موجودات نقدية الغرض منها توفير حد أدنى من السيولة للمصرف وحد أدنى من الضمان للمودعين لدى البنك المركزي وهي تمثل النسبة القانونية

للاحتياطي، إذ يقوم المصرف المركزي بالتحكم في مقدرة المصارف التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان من خلال تلك النسبة (الشيباني، ٢٠٢١: ٤٣).

عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) (السيولة الداخلية): ويتكون من وسائل الدفع M1 مضافا إليها الودائع الزمنية (الأجلة) والودائع الادخار الخاصة لدى المصارف التجارية (عيسى والمشهداني، ٢٠٢٢: ١٣٧-١٥٤)، (عبد الوهاب، ٢٠١٩: ٥٨١)

$$M2=M1+R2+R3$$

حيث إن:

M2=عرض النقد بالمعنى الواسع

M1=عرض النقد بالمعنى الضيق

R2=ودائع لأجل (ودائع زمنية)

R3=ودائع التوفير (الادخار)

ويطلق على الودائع الزمنية والادخار (أشباه النقود) بتمتعها بسيولة عالية وتحولها إلى نقد بسرعة ويعتمد عرض النقد على حجم المطلوبات النقدية للمصرف المركزي والمصارف التجارية أي صافي العملة في التداول والودائع (الفتلاوي، ٢٠١٧: ٣٧)

عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3) (السيولة الاجمالية المحليه): ويشير مصطلح عرض النقد بالمعنى الأوسع إلى سيولة المجتمع الاقتصادي ككل وتوسعه ومضافا لها ودائع الافراد والموجودات العالية السيولة لدى المؤسسات غير المصرفية مثل جمعيات الادخار وصناديق الادخار ويعبر عن المفهوم الأوسع إلى توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى ظهور اشكال متعددة للسيولة ممثلة بمطلوبات المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية كجمعيات الادخار الأخرى وكما في المعادلة الآتية (العنابي، ٢٠٢٠: ١٢٢):

$$M3=M2 + \text{الودائع الزمنية للمستثمرين}$$

٢. **التأصيل النظري لعلاقة فاعلية عرض النقد مع فجوة التمويل:** يعد الودائع والائتمان من المؤشرات القابلة للتبادل تقريبا، كونهما وجهان لميزانية عمومية مبسطة للبنك. ومع ذلك، ومن حيث كل من النظرية والتطبيق، فإنهما الاثنان لا يتطابقان وعلى وجه الخصوص من الناحية السلوكية، حيث تختلف ارتباطاتهما بأسعار الموجودات وعائداتها (Drehmann et al., 2011: 189-240)، مما سبب انعدام الرؤية الواضحة حول طبيعة العلاقة التي تربط بين عرض النقد وفجوة التمويل الناتجة عن الفرق بينهما، واستمرار الجدل وغياب الاتفاق المطلق نظريا وتجريبا في اثبات ذلك، إلا أن العديد من الادبيات المالية قد اكدت على الدور الايجابي الذي يمكن أن يمارسه التوسع في المعروض النقدي في فجوة التمويل والناتجة عن تجاوز الائتمان المصرفي مستويات ودائعه من خلال الاقراض المباشر، الذي ينتقل عبر "قناة المخاطرة" للسياسة النقدية من خلال ارتباطها وتفاعلها مع "السيولة المصرفية"، حيث إن ارتفاع معدلات عرض النقد وعبر انخفاض اسعار الفائدة يمكن أن يؤدي بالفعل إلى حدوث اختلالات مالية من خلال آليتي نقل المخاطرة:

تتمثل الأولى في آلية التقييم والموجودات: والتي تعبر عن تأثير التغيرات في معدلات عرض النقد على تصورات المخاطر أو تحمل المخاطر من خلال تأثيرها في تعزيز قيم الموجودات والضمانات، والتي تجعل المصارف بدورها تعدل تقديراتها لاحتمالات التخلف عن

السداد، والخسارة في ظل التعثر في السداد والتقلبات، فتعزيز أسعار الموجودات والضمانات يجعل المصارف تميل إلى تقليلها (Ojha, 2021: 26-34) (Borio & Zhu, 2008: 1) كما أن من المتوقع وعند المستويات المرتفعة من عرض النقد، وعبر التغيرات في أسعار الفائدة قد يؤدي إلى تقليل درجة نفور المستثمرين من المخاطرة، من خلال تقليل احتمالية التخلف عن السداد للقروض القائمة ذات الاسعار المتغيرة، عبر انخفاض أعباء الفائدة على المقترضين السابقين، فضلاً عن سعي المصارف لإعادة موازنة ممتلكاتها من الموجودات نحو آجال استحقاق أطول لمنع العائد الإجمالي لمحافظة من الانخفاض كثيراً، نتيجة التحركات في أسعار الموجودات والمطلوبات المالية، بما ينعكس في ضعف كفاءة المصارف في تقييمها، ما يجعلها تتخبط في أنشطة اقراض أكثر خطورة عبر التوسع الائتماني (Li et al., 2022: 2) ومن حيث وجود الصلة المباشرة بين السياسة النقدية وتصور وتسعير المخاطر من قبل المصرف، فإنه ونتيجة لسيادة الحالة الضبابية التي يخلفها انخفاض أسعار الفائدة على المخاطرة في البنوك، واضعاف كفاءتها في قياسها، كان لهذه التأثيرات دوراً جوهرياً ووفقاً لـ (Rajan (2005) في تفوق حجم الائتمان على الودائع، في ظل انخفاض حجم الودائع المصرفية، نتيجة للعلاقة العكسية بين عرض النقد والودائع المصرفية¹ من خلال أسعار الفائدة، وتشكل فجوة موجبة تعبر عن مواجهة المصرف لخطر فجوة التمويل (Altunbas et al., 2010: 5)

في حين تتمثل الآلية الثانية بالبحث عن العائد: حيث قد يؤدي زيادة المعروض النقدي وما ينجم عنه من انخفاض حجم الودائع، والتدفقات النقدية، نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة (حسين، وحافظ، ٢٠٢١: ٥١٥-٥٣١) إلى زيادة الحافز لمديري المصارف لتحمل المزيد من المخاطر بفعل العامل السلوكي أو ما يسمى بـ (خداع المال) والذي بموجبه قد تنتشج المصارف بشكل فعال في تخفيض معايير الائتمان (Rajan, 2005: 3) كما تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى خفض تكلفة الأموال القابلة للإقراض، نتيجة لانخفاض اسعار الفائدة، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الاقتراض، وهو ما يجعل قناة سعر الفائدة تسيير جنباً إلى جنب مع قناة الائتمان نتيجة لإحداثها تأثيرات توسعية على النشاط الاقراضي (Heider & Leonello, 2021: 3)

وفي ذات الاتجاه وعلى المدى المتوسط، ونتيجة لسيادة حالة من المنافسة بين المصارف، للبحث عن العائد، وفي ظل ارتفاع قيم الضمانات، تميل المصارف إلى منح قروض أكثر خطورة، علاوة على تخفيف معايير اقراضها نتيجة لما تخلفه المنافسة بين المصارف في توظيف الأموال، ما يجعلها تقرض أكبر عدد من المقترضين مع تاريخ ائتماني سيئ وأفاق مستقبلية مبهمه، مخلفة زيادة في عدد القروض الجديدة فضلاً عن الدخول في القروض المحفوفة بالمخاطر، عبر تخفيضها للمعدلات التي تفرضها على المقترضين الأكثر خطورة مقارنة بما تفرضه على القروض الأقل خطورة. ومن الجدير بالاهتمام، أن الانخفاض في الفارق المقابل (والمخاطر الإضافية) يكون أعلى بالنسبة للبنوك ذات نسب رأس المال المنخفضة والتي لديها نسب أعلى أيضاً من القروض المعدومة رغبة منها في رفع مستوى ربحيتها والتعويض عن استثماراتها الخاسرة (قروضها المعدومة)

¹ كلما ارتفع عرض النقد، انخفض حجم الودائع المصرفية، وعلى النقيض من ذلك عند انخفاض عرض النقد (Altunbas et al., 2010: 5)

والخروج من وضعها الراهن (Campbell & Cochrane, 1999: 205-251)، كما قد تزيد العوائد المنخفضة على الاستثمارات، مثل الأوراق المالية الحكومية (الخالية من المخاطر)، من حوافز البنوك لتحمل المزيد من المخاطر من خلال التوسع في الاقراض (لأسباب سلوكية أو تعاقدية أو مؤسسية)، وبما يتسبب في تشكل فجوة موجبة تعبر عن تفوق الائتمان المقدم حجم الودائع المستقطبة (Shin & Adrian, 2009: 600-605)

وفي اتجاه آخر لتحليل الية تأثير عرض النقد في الفجوة التمويلية، ومن الناحية النظرية وبحسب ما عرضته الأدبيات المالية، يبين (Lang & Welz (2017 أنه وفي ظل نمو الائتمان المفرط، واستمراره لفترة طويلة وما يخلفه من ارتفاع مستوى فجوة الائتمان، ازاء التوسع في المعروض النقدي، يمكن أن يكون التوسع الائتماني مصدرًا للاختلالات الدورية وتراكم المخاطر النظامية على الاستقرار المالي، نتيجة لما يولده ذلك من زيادة في المديونية، وانخفاض مستويات السيولة، والذي يستكمل بدوره بآثار أخرى سلبية على النشاط الاقتصادي وأبرزها تجسيد الأزمات المصرفية. الأمر الذي استدعى تجهيز أداة احترازية كلية رئيسية متفق عليها بموجب إطار بازل ٣، يمكن استخدامها لاستهداف المخاطر النظامية الدورية، وعلى وجه التحديد احتياطي رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية في النظام المالي وتعزيز مرونة البنوك من خلال متطلبات رأس مال أعلى في شكل احتياطات تحتاج إلى بنائها خلال مراحل النمو الائتماني المفرط. (Lang & Welz, 2017: 144-157)

وفي ذلك يؤكد (Jorda et al., (2013 بأن الأزمات المالية هي في الأساس طفرات ائتمانية، وأن فترة الركود بعد طفرة الائتمان، أكثر ضرراً حتى لو لم تحدث أزمة مالية أو مصرفية، كونها تترك قطاعات كبيرة من الاقتصاد مثقلة بالديون، مما يضعف الوساطة المالية في المستقبل (Jorda et al., 2013: 3-28).

٣. **الدراسات ذات العلاقة:** قدمت العديد من الدراسات التجريبية الإثباتات والادلة العلمية حول مساهمة السياسة النقدية ومن خلال أحد أهم أدواتها ألا وهو عرض النقد في أداء المصارف وسيولتها والمعبر عنها بالفجوة التمويلية، فقد كان للسياسة النقدية دوراً بارزاً في تعزيز أداء المصرف بواسطة قنواتها الرئيسية (متغيرات الاقتصاد الكلي) والانتقالية (سعر الفائدة)، وندرج أدناه أهم الدراسات المعروضة في هذا المضمار:

أ. **دراسة احمد (2013):** التي هدفت إلى قياس أثر متغيرات السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية، متخذة من المصرف العربي في الأردن عينة لها، للمدة 1980-2004، باستخدام الانحدار متعدد المراحل (stepwise)، وتوصل البحث إلى حقيقة التأثير المتساوي للسياستين النقدية والمالية في أداء المصرف العربي، عبر مساهمة كلا السياستين بمتغير واحد للتأثير على أداء المصرف سواء من جانب الربحية أو السيولة.

ب. **دراسة يمينة (2019)** التي هدفت إلى دراسة وتقييم دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة المصرفية اللازمة، متخذة من مصرف الفلاحة والتنمية الريفية BADR في الجزائر، عينة لها، للفترة 2011-2018، باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية OLS، وتوصلت البحث إلى أن من أهم أهداف السياسة النقدية تحقيق السيولة اللازمة لدى المصارف التجاري، وفي ذلك تقوم

السلطة النقدية باتباع الاستراتيجية الملائمة لتحقيق هذا الهدف عبر استخدام مختلف الأدوات المتاحة لبلوغ هذه الأهداف.

ج. دراسة ادم واخرون (2019) التي هدفت الى قياس أثر السياسة النقدية والتمويلية في أداء وكفاءة الجهاز المصرفي من خلال الوقوف على تقييم أداء السياسات النقدية والتمويلية ومدى نجاحها في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، متخذة من الجهاز المصرفي السوداني عينة لها، للمدة 1989-2013، باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية OLS، وتوصلت إلى أن تحسين وتطوير اليات السياسة النقدية والتمويلية أدى إلى رفع كفاءة الأداء في الجهاز المصرفي السوداني.

د. دراسة بركاتي (2019) التي هدفت إلى دراسة أثر السياسة النقدية للمصرف المركزي على التوسع الائتماني للمصارف التجارية والتمويلية للمصارف الإسلامية، متخذة من (9) مصارف جزائرية عينة لها للمدة 2008-2015، باستخدام مناهج تحليل البيانات المزدوجة (منهجية الانحدار التجمعي والاثر الثابت والعشوائي)، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة بين السياسة النقدية وحجم الائتمان والتمويل الممنوح من قبل مصارف عينة البحث.

ه. دراسة (Hanh et al., 2021) التي هدفت إلى قياس أثر السياسة النقدية على خلق السيولة للبنوك التجارية، والبحث فيما إذا كان التأثير مرهونًا بحجم البنك، متخذة من 23 بنكًا تجاريًا فيتناميًا عينة لها للفترة 2007-2017، باستخدام أسلوب متغير التفاعل الذي طوره Jaccard et al.'s (1990)، وتوصلت إلى أن السياسة النقدية الانكماشية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في خلق السيولة المصرفية، وتظهر هذه المشكلة أقل وضوحًا مع المصارف الكبيرة.

و. دراسة (Bianchi & Bigio 2022) التي هدفت إلى دراسة وتحليل أثر السياسة النقدية على المقايضات التي تواجهها البنوك بين الإقراض والاحتفاظ بالاحتياطيات والودائع ودفع الأرباح. والذي يترجم بدوره إلى الاقتصاد الحقيقي من خلال التأثيرات على المصالح الحقيقية والإقراض، متخذة من جميع البنوك التجارية في الولايات المتحدة للفترة 2008-2013، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وتوصل البحث إلى أن السياسة النقدية يتم تنفيذها بسهولة وانسيابية شرط بوجود بنوك مستقرة من حيث (نمو حقوق الملكية، والرافعة المالية، والأرباح، وأقساط الفوائد)، وبالتالي، وعند غياب الأزمات، يمكن أن لا تؤثر السياسة النقدية سلبياً على أنشطة القطاع المصرفي ولفترات طويلة من الزمن.

يمكن تحديد أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يأتي:

❖ من حيث موضوع الدراسة: غني موضوع الدراسة الحالية بقياس أثر عرض النقد على فجوة التمويل المصرفي، باستخدام المؤشرات الثلاثة المعبرة عن الفجوة (الائتمان، الودائع، الفجوة) كون هذا الموضوع بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة.

❖ من حيث عينة الدراسة: تم تطبيق هذه الدراسة على عينة القطاع المصرفي العراقي للفترة 2004-2021.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

بناءً على ما تقدم من دراسات سابقة، وفي إطار الية انتقال آثار عرض النقد بعده أحد أهم متغيرات السياسة النقدية وأكثرها فاعلية إلى الاقتصاد وممارسة دوره الأساس عبر القطاع

المصرفي، والذي يظهر في ادائه من خلال حجم الودائع، والائتمان المقدم، اللذان يشكلان الفجوة التمويلية، اعتمدت البحث على صياغة ثلاثة نماذج قياسية لقياس وتحليل أثر واتجاه العلاقة التي تربط بين عرض النقد بعدها اكثر المؤشرات شيوعاً في التعبير عن السياسة النقدية في إطار الاقتصاد الكلي وبين مؤشر الفجوة التمويلية، والودائع والائتمان في الاقتصاد العراقي، بتطبيق منهجية المربعات الصغرى العادية (OLS)، وباعتماد بيانات العراق لتلك المتغيرات وللسلسلة زمنية للفترة (2004-2021) بواقع بيانات شهرية، ولعدد مشاهدات السلسلة الزمنية (2016) مشاهدة.

١. متغيرات النموذج

❖ **المتغيرات التابعة (المعتمدة):** اجمالي الودائع المصرفية: ويعد من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة وقدرة المؤسسات المصرفية على تقديم الائتمان وتقليص فجوة التمويل، كونها تعبر عن مدى المصرف على جذب الودائع، فارتفاع نسبته تعكس حيازة المصرف لكم كبير من الودائع، بما يدل على انخفاض مستوى الفجوة وبما يصب في تفويضها (محيميد، ٢٠٢١: ٦٧-٧٨)

اجمالي الائتمان المصرفي: يشخص مستوى الإستقرار التي تتمتع بها المؤسسات المصرفية، حيث إن ميل المصرف إلى التوسع في تقديم الائتمان سيولد، عند عدم وجود الحجم الكافي من الودائع لتغطيته، حالة من المخاطر تتمثل باتساع الفجوة التمويلية (داود ومجبل، ٢٠٢١: ١٦٠-١٧٧)

مؤشر الفجوة التمويلية: تعد نسبة التمويل المصرفي الناجمة عن الفرق بين اجمالي الائتمان المصرفي واجمالي الودائع المصرفية المؤشر الأساس لقياس درجة وقدرة المصرف في الحصول على التمويل اللازم وتغطية التزاماته (الدعي، ٢٠٢٠: ٤)

❖ **المتغير المستقل (التوضيحي):** وفقاً لتقسيم الإطار التجريبي على ثلاثة نماذج يختص الاول بتقدير أثر عرض النقد في اجمالي الودائع المصرفية، في حين يختص الثاني بتقدير أثر عرض النقد في اجمالي الائتمان المصرفي، وغني النموذج الثالث بقياس أثره في مؤشر الفجوة التمويلية تم تصنيف المتغير المستقل وتأثيراته المتوقعة وبحسب الجدول رقم (1) إلى:

الجدول (١): المتغيرات المستقلة (التوضيحية)

المتغير	المؤشر	الرمز	التأثير المتوقع	
			اجمالي الودائع	اجمالي الائتمان
عرض النقد	عرض النقد بالمعنى الواسع	M2	-	+
			+	+

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الاحصائي.

بناءً على ما تقدم يمكن صياغة أنموذج التقدير على شكل ثلاث دوال رياضية يُستند إليها في بناء ثلاث معادلات قياسية، تختلف في متغيرها المعتمد وتتماثل في متغيرها التوضيحي، حيث تعكس المعادلة الأولى أثر عرض النقد في مؤشر اجمالي الودائع (DEP). في حين تبني المعادلة الثانية لتبين أثر عرض النقد في مؤشر اجمالي الائتمان (CRI)، والمعادلة الثالثة تعكس أثر ذات المتغير في مؤشر الفجوة التمويلية (GAP) وكما يأتي:

$$DEP = F \{M2\} (1)$$

$$CRI = F \{M2\} \quad (2)$$

$$GAP = F \{M2\} \quad (3)$$

$$DEP = \beta_0 + \beta_1 M2 + \varepsilon_i \quad (1)$$

$$CRI = \beta_0 + \beta_1 M2 + \varepsilon_i \quad (2)$$

$$GAP = \beta_0 + \beta_1 M2 + \varepsilon_i \quad (3)$$

٢. **تقدير النماذج وتحليل النتائج:** تشير نتائج اختبار السكون وفقاً لـ Augmented Dickey-Fuller (ADF) المدرجة في الجدول رقم (٢) عند مستوى معنوية 5%، إلى أن القيم المحسوبة احصائياً للمتغير (فجوة التمويل GAP) وحسب ما اوضحتها قيم Prob. التي لم تتجاوز قيمة الـ 0.05 معنويتها الاحصائية عند المستوى سواء كان بوجود حد ثابت أو اتجاه زمني أو كليهما، تمكن من تحقيق استقراريته، في حين لم تتمكن المتغيرات الأخرى (اجمالي الائتمان CRI، واجمالي الودائع DEP، وعرض النقد M2) من تحقيق استقراريتها واثبات معنويتها الاحصائية عن المستوى حيث فشل اختبار Prob. في النزول عن حاجز الـ 0.05 سواء كان بوجود حد ثابت أو اتجاه زمني، أو كليهما، إلا أنها استطاعت تحقيق استقراريتها عند الفرق الأول وفي الحالات الثلاثة (حد ثابت أو اتجاه زمني أو كليهما)، حيث لم تتجاوز قيم اختبار Prob. حاجز الـ 0.05 لتلك المتغيرات، وهذا ما عكسته الرسوم البيانية الناتجة عن إسقاط بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وبقيمها الخطية، المدرجة في الشكل رقم 1)

الجدول (٢): نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) لاستقرارية بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بصيغتها الخطية

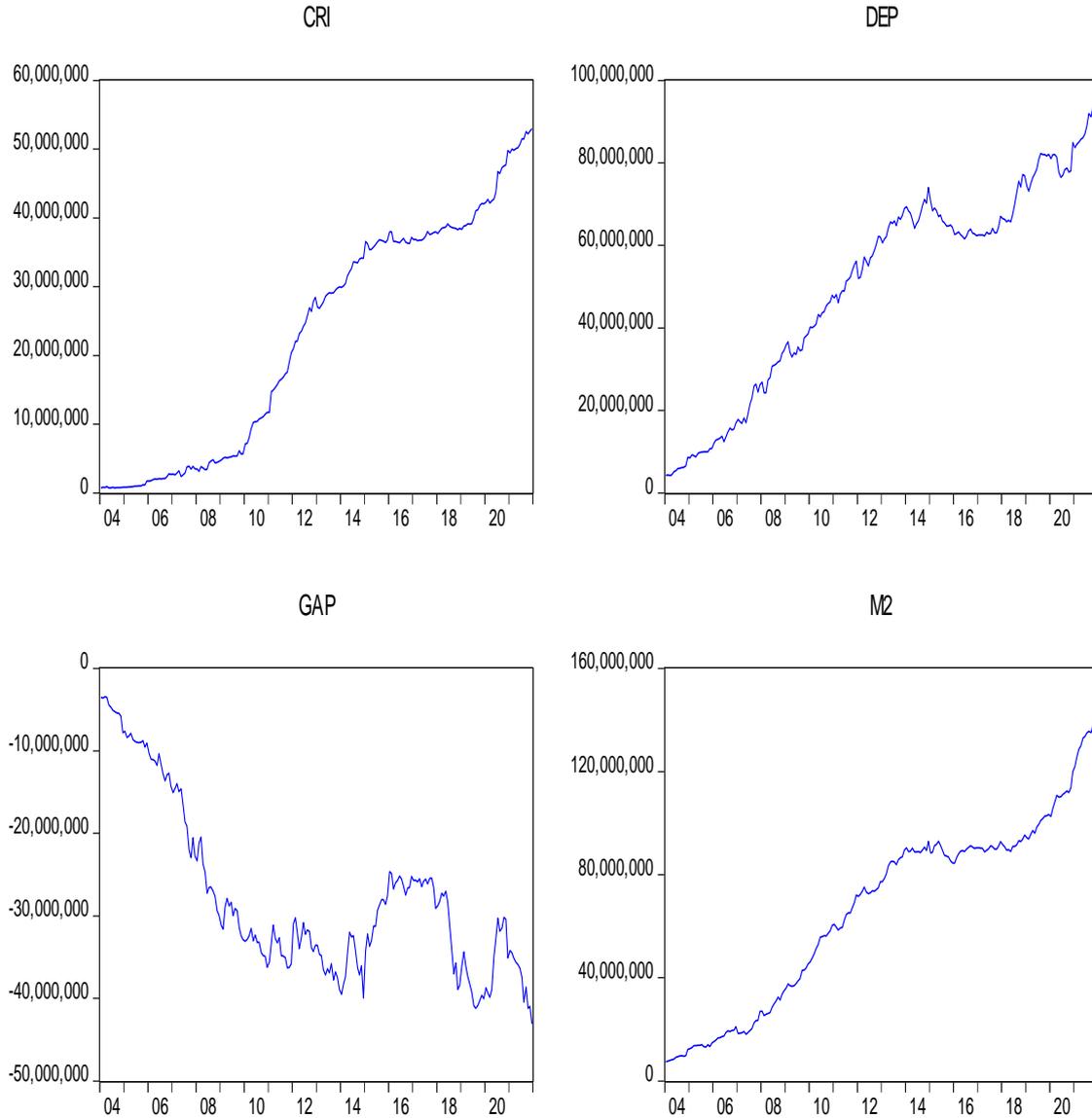
Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
CRI	5.861494	1.254316	-1.765189	-5.483902	-14.13242	-14.27604
Prob.	1.0000	0.9984	0.7183	0.0000	0.0000	0.0000
DEP	3.832798	-0.479524	-1.542743	-13.03357	-14.21039	-14.17650
Prob.	1.0000	1.0000	0.8118	0.0000	0.0000	0.0000
GAP	-13.61711	-13.80084	-13.79922			
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000			
M2	6.592169	1.126822	-0.609228	-5.169711	-12.96182	-13.02347
Prob.	1.0000	0.9977	0.9772	0.0000	0.0000	0.0000

❖ الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

❖ القيم في الجدول تمثل قيم Statistic.

❖ تم اعتماد فترة الإبطاء بالاستناد الى Automatic selection of maximum lags ضمن

برنامج Eviews 10.



الشكل (١): الرسوم البيانية للبيانات المزدوجة لمتغيرات الدراسة وبصيغتها الخطية

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 رابعاً. تقدير النماذج ومناقشة النتائج: يعكس مجموعة النماذج القياسية لمؤشر السياسة النقدية (عرض النقد) أثر المتغير المستقل: عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) في مؤشرات الفجوة التمويلية الثلاثة المعبر عنها في النموذج الاول بمؤشر اجمالي الودائع (DEP) وفي النموذج الثاني بمؤشر اجمالي الائتمان (CRI)، وفي النموذج الثالث بمؤشر فجوة التمويل (GAP).
 الأنموذج الاول والخاص بأجمالي الودائع المصرفية: يعكس أنموذج اجمالي الودائع المصرفية أثر عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) في مؤشر اجمالي الودائع المصرفية (DEP)، وكما موضح في الجدول رقم (٣)

الجدول (٣): نتائج تقدير أثر عرض النقد (M2) في اجمالي الودائع (DEP)

Dependent Variable: DEP				
Method: Least Squares				
Sample: 2004M01 2021M12				
Included observations: 216				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.687642	0.007640	90.00790	0.0000
C	4832281.	578315.0	8.355794	0.0000
R-squared	0.974265	F-statistic		8101.423
Adjusted R-squared	0.974144	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.080848			

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

ومن الجدول أعلاه (٣) وكما يأتي:

- أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير لعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) في مؤشر اجمالي الودائع المصرفية (DEP).
 - جاء الاثر الايجابي لعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) في اجمالي الودائع المصرفية (DEP) مناقضاً للمنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن ارتفاع معدل عرض النقد يعمل على رفع حجم الودائع المصرفية وبمعامل (0.687642)، الأمر الذي يعكس تغير مؤشر حجم الودائع المصرفية بمقدار (0.687642) وبنفس اتجاه التغير في عرض النقد بمقدار واحد صحيح، بسبب الآثار الناجمة عن عدم فعالية سعر الفائدة بعده القناة الناقلة لتأثير عرض النقد في الودائع، بما يؤدي إلى فقدان كفاءة عرض النقد في التأثير بحجم الودائع المصرفية، ومتماشياً مع الرأي القائل بعدم فعالية سعر الفائدة في العراق نتيجة لطبيعة بيئته والعادات والتقاليد السائدة فضلاً عن تعامل الدين الاسلامي التي تمنع التعامل بسعر الفائدة.
 - فسر التغير في عرض النقد (M2) ما مقداره 97.4265% من التغيرات الحاصلة في مؤشر اجمالي الودائع المصرفية (DEP) وهو ما يدل على قدرة تفسيرية عالية.
 - من أهم ما أظهرته تلك النتائج فضلاً عن معنوية النموذج الاقتصادي التي أثبتتها قيمة اختبار (Prob.(F-statistic)، التي لم تتخطى حاجز 0.05 أن متغير عرض النقد، الذي دخل في النموذج قد طابق فرضية البحث في جزئية خضوع الودائع المصرفية لتأثير عرض النقد.
- الأنموذج الثاني والخاص بأجمالي الائتمان (CRI):**
- يعكس أنموذج اجمالي الائتمان، أثر عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) في مؤشر اجمالي الائتمان (CRI)، وكما موضح في الجدول رقم (٤)

الجدول (٤): نتائج تقدير أثر عرض النقد (M2) في الائتمان (CRI)

Dependent Variable: CRI				
Method: Least Squares				
Sample: 2004M01 2021M12				
Included observations: 216				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.461608	0.006818	67.70719	0.0000
C	-7734710.	516084.2	-14.98730	0.0000
R-squared	0.955401	F-statistic		4584.264
Adjusted R-squared	0.955192	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.049111			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

ومن الجدول رقم (٤) يتضح ما يأتي:

- أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير لعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) في مؤشر إجمالي الائتمان (CRI).
 - توافق التأثير الإيجابي لعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) في إجمالي الائتمان (CRI) مع المنطق الاقتصادي والدراسات التجريبية التي أطرت لهذه العلاقات، والتي تشير إلى أن ارتفاع معدل عرض النقد يعمل على رفع حجم الائتمان وبمعامل (0.461608)، الأمر الذي يعكس تغير مؤشر حجم الائتمان بمقدار (0.461608) وبنفس اتجاه التغير في عرض النقد بمقدار واحد صحيح.
 - فسر التغير في عرض النقد (M2)، ما مقداره 95.5401% من التغيرات الحاصلة في مؤشر الائتمان (CRI)، وهو ما يدل على قدرة تفسيرية عالية.
 - من أهم ما أظهرته تلك النتائج فضلاً عن معنوية النموذج الاقتصادي التي أثبتتها قيمة اختبار (F-statistic) Prob.، التي لم تتخطى حاجز 0.05 أن متغير عرض النقد الذي دخل في النموذج قد طابق فرضية البحث في جزئية خضوع الائتمان المصرفي لتأثير عرض النقد.
- النموذج الثالث والخاص بالفجوة التمويلية: يعكس أنموذج الفجوة التمويلية أثر عرض النقد (M2) (في مؤشر الفجوة التمويلية (GAP))، وكما موضح في الجدول رقم (٥)

الجدول (٥): نتائج تقدير أثر عرض النقد (M2) في الفجوة التمويلية (GAP)

Dependent Variable: GAP				
Method: Least Squares				
Sample: 2004M01 2021M12				
Included observations: 216				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.226035	0.011590	-19.50278	0.0000
C	-12566991	877326.0	-14.32420	0.0000
R-squared	0.639948	F-statistic		380.3586
Adjusted R-squared	0.638266	Prob. (F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.045118			

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

ومن الجدول رقم (٥) يتضح ما يأتي:

١. أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير عرض النقد (M2)، في مؤشر الفجوة التمويلية (GAP).
 ٢. تناقض التأثير السلبي لعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) في الفجوة التمويلية (GAP) مع المنطق الاقتصادي والدراسات التجريبية التي أطرت لهذه العلاقات، والذي يشير إلى أن ارتفاع معدل عرض النقد يعمل على خفض مستوى الفجوة التمويلية وبمعامل (0.226035)، الأمر الذي يعكس تغير مؤشر الفجوة التمويلية بمقدار (0.226035) بعكس اتجاه التغير في عرض النقد بمقدار واحد صحيح، وهو ربما جاء نتيجة زيادة درجة التنسيق بين السياسة النقدية، وبما يضمن تأثيرها في الاستقرار المالي والنقدي بشكل عام، ودعم أداء القطاع المصرفي بشكل خاص، عبر الحد من معدلات الفجوة التمويلية، حيث إنه وفي ظل نمو الائتمان المفرط، واستمراريته لفترة طويلة وما يخلفه من ارتفاع مستوى فجوة الائتمان، ازاء التوسع في المعروض النقدي، يمكن أن يكون التوسع الائتماني مصدرًا للاختلالات الدورية وتراكم المخاطر النظامية على الاستقرار المالي، نتيجة لما يولده ذلك من زيادة في المديونية، وانخفاض مستويات السيولة، والذي يستكمل بدوره بآثار أخرى سلبية على النشاط الاقتصادي وأبرزها تجسيد الأزمات المصرفية. الأمر الذي استدعى تجهيز أداة احترازية كلية من قبل المصرف المركزي العراقي متفق عليها، يمكن استخدامها لاستهداف المخاطر النظامية الدورية، وعلى وجه التحديد احتياطي رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية في النظام المالي وتعزيز مرونة البنوك من خلال متطلبات رأس مال أعلى في شكل احتياطات تحتاج إلى بنائها خلال مراحل النمو الائتماني المفرط. (Lang & Welz, 2017: 144-157)
 ٣. فسر التغير في عرض النقد (M2)، ما مقداره 63.9948% من التغيرات الحاصلة في مؤشر الفجوة التمويلية (GAP)، وهو ما يدل على قدرة تفسيرية جيدة.
- من أهم ما أظهرته تلك النتائج فضلاً عن معنوية النموذج الاقتصادي التي أثبتتها قيمة اختبار (Prob.(F-statistic)، التي لم تتخطى حاجز 0.05 أن متغيري عرض النقد، قد طابق فرضية البحث في جزئية خضوع الفجوة التمويلية لتأثير عرض النقد.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. أفصحت النتائج عن الدور الحيوي والفاعل الذي يمارسه عرض النقد في الاقتصاد العراقي والفجوة التمويلية بعد القطاع المصرفي أحد أهم قطاعات الاقتصاد العراقي، عبر اثبات تأثيره المعنوي في النماذج الثلاث (الودائع، الائتمان، الفجوة).
٢. ساهم عرض النقد في رفع مستويات الفجوة التمويلية في القطاع المصرفي العراقي ولجميع النماذج (الودائع، الائتمان، الفجوة)، نظراً لما يتسم به الاقتصاد العراقي من ارتفاع نسبة المعروض النقدي خلال مدة البحث، والناجم عن التهاون في مستوى تطبيق السياسة النقدية الداعمة للحفاظ على السيولة ضمن الحدود المقبولة.
٣. أكدت النتائج، وبالرغم من جهود البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار السيولة النقدية، إلا أن السياسة النقدية المتبعة، اقتصر دورها في هذا الجانب على تنقيح الإيرادات النفطية من أجل توفير العملة المحلية.

ثانياً. التوصيات:

١. وضع وصياغة برامج الإصلاح الاقتصادي التي من أولوياتها استقرار عرض النقد والحفاظ عليه ضمن مستويات مقبولة، من خلال العمل على تعزيز اجراءات السياسة النقدية الداعمة لاستقراره، بما يمكن من استخدامها من قبل السلطات المالية واصحاب القرار في التأثير على مستويات استقرار وتطور القطاع المصرفي.
٢. العمل على تبني السياسة النقدية الداعمة للأثر الايجابي لعرض النقد في الائتمان المصرفي، من خلال توفير البيئة المناسبة له، وبما يقلص أثره السلبي على فجوة التمويل المصرفي.
٣. البحث المستفيض لمزيد من المتغيرات الاقتصادية في البيئة العراقية نظراً لخصوصيتها من حيث العوامل المؤثرة واتجاهات تأثيرها، في الفجوة التمويلية، بما يساعد المصارف في اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب قبل تضخم واتساع الفجوة التمويلية والوصول إلى أزمة مالية بما يمكن من احتوائها ومعالجتها والحد من أضرارها.

المصادر**أولاً. المصادر العربية:****أ. الرسائل والأطاريح**

١. بركاني، سوسن، ٢٠١٩، أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلية للبنوك الإسلامية دراسة قياس على عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، الجزائر.
٢. بو عبدالله، علي، ٢٠١٩، محددات عرض النقود في الجزائر دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠١٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة.
٣. الفتلاوي، حسين ماجد ثامر، ٢٠١٧، السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
٤. يمينية، غديوي، ٢٠١٩، دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨): وكالة جامعة بولاية الوادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

ب. المجالات والدوريات

١. أحمد، بشرى عبد الباري، ٢٠١٣، تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية باستخدام طريقة الانحدار المتعدد، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد ٣، العدد ٢
٢. ادم، فتحي احمد علي، صديق، حامد احمد، حمزة، تهاني الرشيد احمد، ٢٠١٩، أثر السياسات النقدية والتمويلية في أداء وكفاءة الجهاز المصرفي بالسودان (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة كلية العلوم الإدارية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والاجتماعية، جامعة النيل الأزرق، العدد ٢.

٣. حسين، عبد الرزاق حمد، حافظ، أبو بكر عامر، ٢٠٢١، أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٥٣، الجزء ١، ٥١٥-٥٣١.
٤. داود، سمير سهام، مجبل، رسل عمر، ٢٠٢١، الامان المصرفي ودوره في زيادة الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٢-٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٥٤، الجزء ١، ١٦٠-١٧٧.
٥. الشيباني، فاضل كريمة، ٢٠٢١، الإجراءات المستحدثة للبنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية مدينة العلم، كلية الامام الكاظم، بغداد، العراق، المجلد ١٣، العدد ٢.
٦. الدعيمي، حسن محمد جواد رزاق، ٢٠٢٠، قياس أثر نبضات المتغيرات النقدية في فجوة التمويل المصرفي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المعهد التقني كربلاء، جامعة الفرات الأوسط التقنية، كربلاء، العراق.
٧. عبد الوهاب، ضرغام محمد، ٢٠١٩، دراسة مالية لتطورات عرض النقد الواسع في البنك المركزي العراقي للفترة (٢٠١٤-٢٠١٧)، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان، المجلد ١٨، العدد ٣٥.
٨. العتابي، حسين عاشور جبر، ٢٠٢٠، فاعلية الأدوات الكمية في البنك المركزي العراقي بصفته المسؤول عن رسم السياسة النقدية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٥، العدد ٥٠.
٩. عيسى، ابراهيم عبد الله جاسم، المشهداني، خالد حمادي حمدون، ٢٠٢٢، قياس أثر بعض متغيرات السياسات الاقتصادية في الحد من البطالة في مصر، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٥٨، الجزء ١، ١٣٧-١٥٤.
١٠. فريخ، جواد شاكر، بتال، احمد حسين، حمد، عبد علي، ٢٠٢٢، تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٥٨، الجزء ١، ٣٠٤-٣٢٨.
١١. محميد، منيب خلف، ٢٠٢١، أثر ضمان الودائع في استقرار القطاع المصرفي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٥٣، الجزء ١، ٦٧-٧٨.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Journals and Researches

1. Adrian Tobias & Shin Hyun Song, 2009, Money, Liquidity, and Monetary Policy, American Economic Review, Vol. 99, No. 2, pp. 600-605.
2. Altunbas, Yener, Gambacorta, Leonardo & Marques-Ibanez, David, 2010, Does Monetary Policy Affect Bank Risk-Taking? European Central Bank, Working Paper, No.1166
3. Bianchi, Javier & Bigio, Saki, 2022, Banks, Liquidity Management and Monetary Policy, Econometrica Vol. 90, No. 1: 391-454
4. Borio Claudio & Zhu Haibin, 2008, Capital Regulation, Risk-Taking and Monetary Policy: A Missing Link in the Transmission Mechanism, Bank for International Settlements Working Paper, No. 268.

5. Campbell, John & Cochrane, John, 1999, By Force of Habit: a Consumption-based Explanation of Aggregate Stock Market Behavior, *Journal of Political Economy*, Vol. 107, pp. 205-251.
6. Drehmann, Mathias, Borio, Claudio & Tsatsaronis, Kostas, 2011, Anchoring Countercyclical Capital Buffers: The Role of Credit Aggregates, *Anchoring Countercyclical Capital Buffers*, vol 7, no 4, 189-140.
7. Hanh Song Thi Pham, Thanh Le & Loan Quynh Thi Nguyen, 2021, Monetary Policy and Bank Liquidity Creation: Does Bank Size Matter? *International Economic Journal*, VOL. 35, NO. 2, 205-222.
8. Heider, Florian & Leonello, Agnese, 2021, Monetary policy in a low interest rate environment: reversal rate and risk-taking, *Working Paper Series*, the European Central Bank, No 2593.
9. Jorda, Oscar, Moritz Schularick & Alan M., Taylor, 2013, When Credit Bites Back, *Journal of Money, Credit and Banking*, 45(2): 3-28.
10. Li, Xiaoming, Liu Zheng, Peng Yuchao, Xu Zhiwei, 2022, Bank Risk-Taking, Credit Allocation, and Monetary Policy Transmission: Evidence from China, *Federal Reserve Bank of San Francisco, Working Paper 2020-27*.
11. Ojha, Pramod Kumar, 2021, Monetary Policy Transmission in India: Analysing the framework and impediments with special focus on financial inclusion, *The Journal of Indian Institute of Banking & Finance*, July - September, 2021, 26-34.
12. Rajan, Raghuram. G., 2005, Has Financial Development Made the World Riskier, *National Bureau of Economic Research Working Paper Series*, No. 11728.

B. Books

1. Lang, Jan Hannes & Welz, Peter, 2017, Measuring credit gaps for macroprudential policy, *Financial Stability Review May-Special features*, 144-157.